### استمرار نمو الأعمال واستمرار محافظة البنك على جودة أصوله سيؤدي لرفع تصنيفاته مستقبلاً

# «موديز» ترفع تصنيفات «بوبيان» للقوة المالية والودائع طويلة الأجل

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل الماجد أن رفع وكالة «موديز» العالمية للتصنيف الائتماني من تصنيفات البنك يؤكد نجاح الاستراتيجية التي بدأ تنفيذها قبل أربع سنوات، مشيرا إلى أنه لايزال هناك الكثير من العمل أمام إدارة البنك لرفع هذه التصنيفات إلى درجات أكبر.

وكانت وكالة «موديز» العالمية للتصنيف الائتماني قد قامت في تقريرها الأخير برفع تصنيف القوة المالية لبنك بوبيان من D إلى+ D وكذلك رفع تصنيف الودائع طويلة الأجل من Baa2 إلى Baa1 وذلك بنظرة مستقبلية مستقرة.

وأكدت موديز في تقريرها تحسن معدلات جودة الأصول للبنك، حيث بلغت نسبة الديون غير المنتظمة 2,3٪ كما في 30 يونيو 2013 (مقارنة مع 11٪ في عام 2009) وهي أقل نسبة على مستوى البنوك الكويتية وكذلك أفضل من المتوسط العالمي للبنوك المثيلة (الذي يبلغ 3,1٪). وأشارت الوكالة إلى أن نسبة تغطية المخصصات والتي تبلغ 127٪ تعتبر أعلى من المتوسط المحلي والذي يبلغ 89٪ والمتوسط العالمي للبنوك المثيلة والذي يبلغ 93٪. كذلك فقد أشادت موديز بمعدلات الرسملة القوية جدا للبنك، حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال البالغة نحو 23,9٪ كما في 31 ديسمبر 2012 والتي تعتبر أعلى من مثيلاتها على المستوى المحلي والعالمي مضيفة أن حجم أعمال البنك تنمو بمعدلات أعلى من البنوك المحلية، حيث نمت أصول البنك بمتوسط 20٪ خلال الفترة من 2008 إلى 2012 مقارنة بنسبة 6٪ لكل القطاع المصرفي.

عادل الماجد

**الماجد: الوكالة أكدت أن البنك لديه أفضل معدلات جودة أصول على مستوى البنوك الكويتية وأعلى من المتوسط العالمي**

وأكد الماجد أن البنك قد استطاع أن يصل في بعض تصنيفاته إلى تصنيفات بنوك عريقة وهو أمر إيجابي في مسيرة البنك التي تمتد لنحو 9 سنوات، كما أنها علامة فارقة في مسيرة التصحيح التي بدأها قبل 4 سنوات مع مجموعة المتغيرات التي شهدها منذ عام 2010.

وأشار الماجد في هذا الإطار إلى هذه المتغيرات وأبرزها دخول بنك الكويت الوطني كمساهم رئيسي في بنك بوبيان ورجوعنا مرة أخرى إلى أساسيات العمل المصرفي، والتوسع في السوق المحلي من خلال خدماتنا ومنتجاتنا الموجهة للأفراد والشركات، وتقديمها بشكل مختلف ومتميز، وهو ما أدى إلى نمو حصتنا السوقية وقدرتنا على المنافسة».

وكان التقرير قد لفت الانتباه إلى أنه من الأمور المعززة لتحسن جودة الأصول التغير في هيكل الملكية الخاص ببوبيان بعد استحواذ بنك الكويت الوطني على حصة في بنك بوبيان في عام 2009 (وتبلغ الآن هذه الحصة نحو 58٪). وأشار التقرير إلى أن محافظة البنك على جودة أصوله العالية ونسب التغطية الجيدة بالإضافة إلى استمرار النمو في أعماله مع تخفيف حدة بعض التركزات الائتمانية في بعض القطاعات سيؤدي إلى رفع درجات تصنيف البنك وتحسن نتائج تقييمه باستمرار.

وأضاف أنه وعلى الرغم من كون بنك بوبيان من البنوك الناشئة في السوق المحلي إلا أن تطور البنك والنمو المتسارع في إجمالي أصوله وحجم أعماله مكنه من زيادة حصته من السوق المصرفي المحلي، حيث بلغ متوسط نسبة نمو أصول البنك نحو 20٪ خلال الفترة من 2008 لغاية 2012 مقابل متوسط نسبة نمو لقيمة الأصول لدى البنوك المحلية المقارنة تبلغ نحو 6٪.

وأوضح أن النسبة العظمى في نمو قيمة أصول البنك قد تم تحقيقها ابتداء من سنة 2009 أي في الفترة التي تلت تملك بنك الكويت الوطني حصة مؤثرة من رأسمال البنك وإن الشراكة الإستراتيجية لبنك بوبيان مع بنك الكويت الوطني كان لها أثر قوي في دعم البنك وتقوية أعماله مع ترسيخ حضوره القوي كذراع مصرفية إسلامية لبنك الكويت الوطني.

من ناحية أخرى، أكد الماجد أن عام 2013 كان عاما مميزا سواء على مستوى النتائج المالية التي حققها حتى الآن (حتى نهاية الربع الثالث من العام) أو من حيث التقدير العالمي والإقليمي والمحلي الذي حصل عليه.

# «العقارات المتحدة» تفتتح المجمع التجاري الأول في صلالة

افتتحت شركة العقارات المتحدة وهي إحدى أبرز شركات التطوير العقاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أحدث مشاريعها التجارية والسياحية في صلالة، سلطنة عمان وهما «صلالة جاردنس مول» و«صلالة جاردنس رزيدنسز» بحضور وزير الدولة ومحافظ ظفار محمد بن سلطان البوسعيدي، ووزير السياحة أحمد بن ناصر المحرزي ومن جانب شركة العقارات المتحدة حضر رئيس مجلس إدارة شركة العقارات المتحدة طارق عبد السلام وأعضاء آخرون في مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للشركة م.محمد أحمد السقاف وفريق من الادارة التنفيذية العليا وكبار الحضور.

وقالت الشركة في بيان صحافي أمس ان مشروع صلالة جاردنس مول، الحاصل مؤخرا على جائزة أفضل مشروع تجزئة في منطقة الشرق الاوسط من بين جوائز «World Finance Construction 2013 Awards» وجائزة أفضل مشروع تجاري من « 2013 Arabian & African Property Awards» يعتبر أول مجمع تجاري وسياحي متكامل في صلالة ويضم مجموعة واسعة من الخيارات التي تلبي احتياجات ومتطلبات جميع الزائرين حيث يحتوي المشروع على أسواق تجارية وأنشطة ترفيهية ومطاعم متعددة وسوق شعبي تراثي.

**طارق عبد السلام: المشروع يسعى لخلق مكونات متجانسة مثل الأنشطة الترفيهية والثقافية والمكونات التجارية بشتى أنواعها**

قص شريط الافتتاح

.. وجولة في المجمع

ويتصل بالمجمع فندق «صلالة جاردنس رزيدنسز» وهو يتألف من 168 شقة فندقية ستتم إدارتها من قبل شركة سفير العالمية لإدارة الفنادق. التابعة لشركة الفنادق الكويتية.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس ادارة شركة العقارات المتحدة طارق عبد السلام: «هدفنا الذي نشدناه وحققناه هو خلق مكونات متجانسة ومكملة لبعضها البعض في مشروع صلالة جاردنس مول مثل الأنشطة الترفيهية والثقافية والمكونات التجارية بشتى أنواعها ولعل العنصر الفندقي من أهم أجزائه لخلق تجربة سياحية ترفيهية فريدة من نوعها».

وأضاف قائلا «ان هناك علاقة مميزة تربط سلطنة عمان الشقيقة والكويت، ونحن اليوم نتقدم بالشكر لجميع المسؤولين والجهات الحكومية العمانية التي تعمل وبشكل دؤوب على خلق البيئة الاستثمارية الخصبة والمشجعة للاستثمار في السلطنة تحت قيادة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، حفظه الله، التي تثبت يوما بعد يوم حكمتها ورؤيتها الثاقبة.» وختم مثنيا على جهود جميع العاملين في العقارات المتحدة لهذا الانجاز المميز.

الى ذلك، ومع افتتاح «صلالة جاردنس مول» سوف تشهد محافظة ظفار للمرة الاولى انطلاقة ماركات عالمية عديدة من ضمنها كارفور، سيتي سينما، رد تاغ، ماكدونالدز، فن ستيشن، نستله تول هاوس، ذى بودي شوب وغيرها العديد من الماركات الدولية والمحلية. وهذا المشروع هو الاكبر في صلالة، حيث تبلغ مساحة البناء فيه 86,074 مترا مربعا من ضمنها 30,000 متر مربع مخصصة للمحال التجارية ويقدم أول دور سينما في صلالة مع ثلاث شاشات وموقف للسيارات ذي سعة استيعابية لأكثر من 1300 سيارة.

يذكر أن شركة العقارات المتحدة التي تأسست عام 1973 في الكويت قد أصبحت اليوم إحدى أكثر شركات التطوير العقاري ريادة في منطقة الشرق الاوسط مع أصول تبلغ أكثر من 1,6 مليار دولار . وتمتلك الشركة استثمارات ومشاريع تشمل مجمعات تجارية، فنادق ومنتجعات بالاضافة الى مشاريع سكنية وأبراج شاهقة للمكاتب ومشاريع ذات استخدامات متعددة.

ومن ضمن إنجازاتها في الكويت، برج كيبكو ومجمع وفندق المارينا ومشروع صالح شهاب السياحي. هذا وتستمر الشركة في توسعاتها الإقليمية مع عدد من الاستثمارات هي حاليا قيد التنفيذ في أسواق استراتيجية في المنطقة منها مشروع العبدلي مول في الأردن وأسوار رزيدنسز في مصر ومنتجع جنوت في عمان ومشروع روشه فيو 1090 في لبنان.

## «التجارة» تستقبل وفداً عمانياً غداً

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان وزارة التجارة والصناعة ستستقبل غدا وفدا عمانيا برئاسة رئيس الهيئة العامة لحماية المستهلك في وزارة التجارة العمانية د.سعيد الكعبي.

وأشارت المصادر الى ان الزيارة تأتي ضمن تبادل الزيارات بين وزارة التجارة العمانية والكويتية نحو تطوير سبل آليات العمل بين البلدين وبحث سبل التعاون القائمة بين الجانبين والتعرف على الجهود التي يقوم بها كلا الطرفين في المجالات كافة التي تعنى بحماية المستهلك كمراقبة الاسواق وتلقي شكاوى المستهلكين عن طريق صالات خدمات المراجعين.

وأضافت انها تأتي أيضا من أجل تطلعات كلا الطرفين الى نقل التجارب فيما بين الوزارتين لتحقيق اقصى درجات التعاون فيما بينهما، نحو دعم المصالح المشتركة للدور التوعوي الذي تقوم به الوزارة من أجل إيصال رسالتها الى جميع شرائح المجتمع.

● عبدالرحمن خالد

# «الأرجان» من أولى الشركات التي اعتمدت تنفيذ المباني الخضراء

دعا رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة الأرجان العالمية العقارية، خالد المشعان الى ضرورة الحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتخفيض استهلاك الطاقة من خلال إقامة المباني الخضراء أو ما يسمى المباني الصديقة للبيئة، وذلك عن طريق الدعوة الى نشر ثقافة البناء الأخضر.

كان ذلك خلال افتتاح احدى جلسات منتدى الكويت للمباني الخضراء الثاني، وبين المشعان أن إنشاء مبان صديقة للبيئة يعتبر من المفاهيم الجديدة والمتطورة في العالم بشكل عام وفي منطقتنا العربية بشكل خاص، وان أول أهدافنا في الوقت الراهن هو نشر ثقافة البناء الأخضر بين الناس، ونشر مفهوم الأبنية الخضراء الذي يعنى بالاهتمام بالموقع العام للمباني، والطاقة والمياه والمواد الصديقة للبيئة، والتي من المتوقع أن تتزايد في المستقبل القريب، خصوصا أن حجم سوق البناء الأخضر في العالم اخذ في تزايد مستمر.

خالد المشعان

وأوضح المشعان ان ذلك يأتي باتباع تكنولوجيا حديثة بدءا بتصميم عملي للمبنى وصولا الى منهج تقليل استهلاك الطاقة باستخدام تقنيات عملية تحد من انبعاث ثاني اكسيد الكربون «بغية الحصول على المعيار الذهبي بمعايير الريادة في الطاقة والتصميم البيئي».

وذكر ان شركة الأرجان العالمية العقارية تعد أول شركة كويتية تنضم إلى المجلس الأميركي للمباني الصديقة للبيئة (USGBC) وكان ذلك في عام 2007، كما أنها تسعى جاهدة إلى الإيفاء بمتطلبات الحصول على شهادة القيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي (LEED) وذلك في مجال التصميم الداخلي للعقارات التجارية.

وأضاف المشعان: لقد التزمت الشركة التزاما تاما بهذه المعايير من أجل نيل أعلى مراتب التصنيف في شهادة LEED لفئة التصميمات الداخلية للمباني التجارية عن مقرها التجاري الجديد واحة الأرجان للأعمال الكائن في المنطقة التجارية الحرة، وذلك من خلال خفض معدل استهلاكها للطاقة والحد من تأثيرها على البيئة. مما يجعل من واحة الأرجان للأعمال أول مجمع كويتي للأعمال ينال هذه الشهادة الرفيعة المستوى تقديرا لإنجازاته في التصميمات الصديقة للبيئة.

وأكد المشعان انه يجب العمل بجد للوصول الى آليات عمل تتوافق وكيفية تخفيض استهلاك الكهرباء والمياه عن طريق وسائل عدة منها الخلايا الشمسية والتي تنتج الكهرباء مباشرة عن طريق أشعة الشمس. يستوفي شروط هذا المستوى من خلال توفيره الهيكل الخرساني والكتلة الحرارية المناسبة وتغطي أعلى السقف مساحة كبيرة من اللوحات الضوئية للاستفادة من الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة النظيفة.

### تقرير الشال

# فائض افتراضي بموازنة السنة المالية الحالية يتراوح بين 11 و12 مليار دينار

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن أسعار النفط مازالت متماسكة بالتزامن مع انتهاء شهر أكتوبر وانقضاء الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2013 /2014، حيث عاودت أسعار النفط الكويتي صعودها، فوق حاجز الـ 100 دولار للبرميل، للشهر الرابع على التوالي، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر أكتوبر، معظمه، نحو 105,4 دولارات أميركية للبرميل، بانخفاض بلغ نحو 2,4- دولار أميركي للبرميل، عن معدل شهر سبتمبر، البالغ نحو 107,8 دولارات أميركية للبرميل. وعليه، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور السبعة الأولى من السنة المالية الحالية، نحو 103,2 دولارات أميركية للبرميل، بزيادة بلغت نحو 33,2 دولارا اميركيا للبرميل، أي بما نسبته 47,4٪، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 70 دولارا اميركيا للبرميل، ولكنه أدنى بنحو 2,7- دولار أميركي للبرميل، أي بما نسبته 2,5-٪، عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور السبعة الأولى من السنة المالية الفائتة 2012 /2013، والبالغ نحو 105,9 دولارات أميركية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2012 /2013، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر بلغ نحو 106,5 دولارات.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الشهور السبعة الأولى من السنة المالية الحالية، بما قيمته 18 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما - وهو افتراض، في جانب الأسعار، وربما حتى الإنتاج، حاليا، لا علاقة له بالواقع- فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، مجملها، نحو 31 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 14,1 مليار دينار، عن تلك المقدرة في الموازنة، ومع إضافة نحو 1,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 32,2 مليار دينار، وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 11- 12 مليار دينار، والواقع، أنه سيكون أعلى عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة عن المقدر، للسنة المالية الحالية 2013 /2014، بمجملها، وبسبب إعلان الكويت في شهر أغسطس الفائت بلوغ إنتاجها النفطي نحو 3,2 ملايين برميل يوميا.

**برنامج عمل الحكومة الجديد**

وتناول التقرير برنامج عمل الحكومة الذي قدمته متضمنا 24 أولوية، يمكن تلخيصها في أولويتين، فقط، الأولى هي ردم الاختلالات الهيكلية الأربعة في الاقتصاد المحلي، أي خفض هيمنة القطاع العام، وهيمنة إيرادات النفط في تمويل الموازنة، وخلق 77 ألف فرصة عمل جديدة، غالبيتها خارج القطاع العام، أو ردم فجوة ميزان العمالة، والحرص على حجم وتركيبة سكانية أفضل أو اختلال ميزان السكان، والأولوية الثانية هي الحرص على كفاية كم الخدمات العامة ونوعيتها، مثل التعليم والصحة والإسكان والكهرباء، وبالعودة إلى شهر فبراير 2010، عندما أقرت خطة التنمية بقانون وبشبه إجماع، نلاحظ أن الأهداف التي وردت في البرنامج هي نفسها التي سطرتها الخطة، الاختلاف الوحيد بينهما، هو أن الوضع في 2010 كان أفضل، بينما اتسعت، حاليا، الفجوات الأربع، وتردى مستوى الخدمات العامة. ما نريد أن نذكره، والكويت على بداية وعود تم تكرارها، منذ النصف الثاني من ستينيات القرن الفائت، أن العلة ليست في تشخيص الأوضاع، ولا في وضع الرؤى لمواجهتها، وإنما في صدقية إرادة التغيير وقدرة إدارته. وحتى لا يصاب البلد بخيبة أمل جديدة بعد أربع سنوات، وتنتفخ كوادر القطاع العام، مثل ما حدث بعد تشكيل لجنة الإنقاذ الاقتصادي، أو إسقاط قروض في محاولة لشراء ولاء مجلس أمة غير دستوري، لا بد من عجينة يقوم بها فريق محترف، يخلط هذه الأهداف أو الأولويات لقياس تأثيراتها على بعضها. ونعطي بعض الأمثلة، فالكويت لا يمكن أن تحقق حجم مشاريع مماثلا لما حققته في النصف الثاني من سبعينيات القرن الفائت، قياسا بحجم اقتصادها في ذلك الحين، ولكن، كيف تخدم تلك المشروعات ردم فجوة ميزان العمالة المواطنة وتركيبة السكان وفجوة المالية العامة، ذلك ما لم يتحقق، سابقا، ولا أمل في أن يتحقق، تلقائيا، في الوقت الحاضر. وكيف يمكن الربط بين رفع الطاقة الاستيعابية لجامعة الكويت بنحو 26٪ وهيئة التعليم التطبيقي بنحو 10٪، ومتطلبات سوق العمل. وكيف يمكن بلوغ المعدلات العالمية، بين ما يصرف على التعليم الحقيقي وما يصرف على خلق وظائف هامشية وإدارية في قطاع التعليم لا حاجة للقطاع لها. وكيف تمكن زيادة عدد الأسرة بنحو 43٪ وزيادة عدد المراكز الصحية وتحويل الكويت إلى مركز علاج إقليمي للأمراض غير المعدية، وكلها أهداف جميلة، مع الانحراف الحاد فيما تبتلعه الوظيفة الإدارية في القطاع الصحي، على حساب الخدمة الصحية وحياة الناس. وآخر الأمثلة، نوايا إنشاء نحو 37 ألف وحدة سكنية ومنح نحو 42 ألف قرض سكني، وما لم يذكر، بعد، هو الأثر المحتمل على توسع الفجوات الهيكلية الأربع، إن استمرت السياسة الإسكانية في التوسع الأفقي على حالها، والحالة الشاذة الناتجة عن الارتفاع المخيف في أسعار الأراضي السكنية الذي يبتلع نحو 80٪، حاليا، من تكلفة المسكن.

وللفشل التاريخي في تحقيق أي إنجاز، في تقديرنا، سببان، الأول هو عدم الربط بين الأهداف المختلفة، وبعضها يناقض، تماما، بعضها الآخر، والثاني هو حجم الفساد المستشري الذي لا يمكن معه اكتساب صدقية وتسويق سياسات صحيحة وضرورية تبدو في بداياتها غير شعبية، وهما مشكلتا إرادة وإدارة. ولعل ما نسب إلى وزير الكهرباء والأشغال حول مبررات إلغاء مشروعات المستشفيات الأربعة لفسادها، تصريح جريء يصلح بداية لمواجهة الفساد، ومثله تصريح وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة حول فساد التعيينات في الوظيفة العامة. ولدى الحكومة سجل كامل باتهامات الإيداعات المليونية والتحويلات الخارجية، والمواجهة المستحقة تبدأ بالتزامن بين غربلة الأهداف وربط بعضها ببعض، وتحول الحكومة، بحكم سلطتها، ومعها مسؤوليتها إلى نموذج يحتذى لمواجهة الفساد، فمن غير المقبول والمعقول أن يسجن مغرد 10 سنوات، ويشارك في التشريع والتنفيذ للدولة متهمون بسرقة الملايين، ثم يدعو البرنامج لسلام سياسي واجتماعي، لذلك سوف ندعم أي نوايا إصلاح، ولكن، سوف ننتقدها ما لم نلاحظ مؤشرات مختلفة، تقرن تلك النوايا بالأفعال، عدا ذلك، ستؤدي، فقط، إلى ضياع وقت ثمين لنكتشف بعدها أن وضع البلد أصبح أسوأ.

# 31,9 مليار دينار القيمة السوقية لـ 196 شركة بنهاية أكتوبر

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال أكتوبر الذي كان أقل نشاطا، مقارنة بأداء شهر سبتمبر 2013، إذ تراجعت كل من قيمة وكمية الأسهم المتداولة وكذلك عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام. أما مؤشر البورصة الرسمي، وهو مؤشر سعري، فقد بلغ مستواه 7946,4 نقطة، في نهاية أكتوبر من العام الحالي، مقارنة بنحو 5934,3 نقطة، في نهاية العام الفائت، وبارتفاع بلغت نسبته 33,9٪. وبلغ مؤشر البورصة الوزني الرسمي مستوى 467,5 نقطة، مقارنة بنحو 417,7 نقطة، في نهاية العام الفائت. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة «18 يوم عمل»، وانخفاضها جاء بسبب عطلة عيد الأضحى، نحو 625,4 مليون دينار، متراجعة بما قيمته 381,3 مليون دينار، أي ما يعادل 37,9٪، قياسا بمثيلتها لشهر سبتمبر 2013، حين بلغت نحو 1006,7 مليون دينار، أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ، خلال الشهر، نحو 34,7 مليون دينار، مقارنة بنحو 45,8 مليون دينار في شهر سبتمبر 2013، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 24,1٪. وكانت أعلى قيمة قد تحققت في يوم واحد، خلال الشهر، هي 50,6 مليون دينار، بتاريخ 2013/10/20، في حين سجلت البورصة أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 2013/10/09، عندما بلغت نحو 16,1 مليون دينار، وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 7108,9 مليون سهم وبمعدل يومي بلغ 394,9 مليون سهم، وبانخفاض قارب نحو 102,8 مليون سهم، أي ما نسبته 20,7٪، مقارنة بمعدل شهر سبتمبر البالغ نحو 497,7 مليون سهم. وبلغ إجمالي عدد الصفقات المبرمة نحو 151,7 ألف صفقة، وبمعدل يومي بلغ 8428 صفقة، وبانخفاض بلغت نسبته 25,4٪، مقارنة بمعدل شهر سبتمبر. وبلغت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة -196 شركة- نحو 31906,8 مليون دينار، وعند مقارنة القيمة السوقية، ما بين سبتمبر وأكتوبر 2013، نلحظ ارتفاعا بحدود 249,6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة طفيفة بلغت نحو 0,8٪. وعند مقارنة القيمة السوقية، ما بين 2013/10/31 ونهاية عام 2012 لعدد 195 شركة مشتركة- بعد إدراج بنك وربة خلال شهر سبتمبر 2013- نلاحظ أنها حققت ارتفاعا بلغ نحو 2903 مليون دينار كويتي، أي ارتفاع بلغت نسبته 10,1٪ وهو ارتفاع أقرب إلى قراءة مؤشر الشال ثم مؤشر كويت 15. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2012، بلغ 149 شركة من أصل 195 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت نحو 38 شركة خسائر متباينة، في قيمتها، بينما لم تتغير قيمة 8 شركات. وبعد استثناء الشركات التي تمت زيادة رأسمالها، سجلت شركة «بيان للاستثمار» أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 265,2٪، تلتها شركة «دبي الأولى للتطوير العقاري» بارتفاع قاربت نسبته 227,8٪، بينما سجلت شركة «رمال الكويت العقارية » أكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 56٪، تلتها في التراجع شركة «الفنادق الكويتية» بخسارة بلغت نحو 35,3٪. وحقق 11 قطاعا مكاسب، من أصل 12 قطاعا، وحقق قطاع السلع الاستهلاكية ارتفاعا كان الأعلى بحدود 40,7٪، وسجل قطاع الخدمات المالية ثاني أكبر ارتفاع بنحو 27,9٪، في حين سجل قطاع الاتصالات الانخفاض الوحيد بنحو 11,1٪. وعند قياس أداء البورصة، خلال الشهور العشرة الفائتة من السنة (205 أيام عمل)، نجد أن قيمة الأسهم المتداولة قد بلغت نحو 10133,7 مليون دينار كويتي (35730,9 مليون دولار أميركي)، مقارنة بنحو 5897,3 مليون دينار كويتي، في الشهور العشرة الأولى من عام 2012، أي بارتفاع بلغ 4236,4 مليون دينار كويتي ونسبته 71,8٪، أي ارتفاع كبير في سيولة السوق، ولكن معظم الارتفاع غير صحي.